**قيام دولة تركيا الحديثة تأسيس المجلس الوطني الكبير ووضع اسس دولة تركيا الحديثة1914-1923**

 من خلال اطلاعنا على تاريخ تركيا الحديث والمعاصر ,يمكننا القول ان عملية التحديث والاصلاح فيها قد مرت بعدة مراحل تميزت كل مرحلة منها بأحداث رسمت الاطر الاساسية لها وعلى النحو الاتي :

**المرحلة الاولى**: وتمتد من 1908-1913 وخلال هذه المدة سعى صناع القرار الى استعادة واحياء امجاد الامبراطورية العثمانية استناداً الى عدد من الأيديولوجيات والبرامج السياسية والعسكرية المتصارعة.

**المرحلة الثانية**: وتمتد من 1914-1918 وهي مرحلة فكر الحزب الواحد للحنة او حركة الاتحاد والترقي وانتصار القومية التركية.

**المرحلة الثالثة**: وتمتد من1918-1923 وخلال هذه الفترة استعادت فيها تركيا حكمها عبر حرب الاستقلال التي خاضتها, اذ تمكنت خلالها حركة المقاومة الوطنية من أكتساب شخصية مستقلة خاصة بها مهدت للاعلان القيام عن جمهورية تركيا الحديثة.

**المرحلة الرابعة** :وتمتد من 1923-1926 وهي فترة ما بعد حرب الاستقلال وهي مرحلة غاية في الاهمية وفيها تغيرت هيكلية الدولة وأعيد العمل بنظام حكم الحزب الواحد مجدداً(حزب الشعب الجمهوري).

 **المرحلة الخامسة**: وتمتد من 1926- 1945 وتمثل اوج مرحلة حكم الحزب الواحد (حزب الشعب الجمهوري) او ما يعرف تاريخياً بحكم الكماليين.

**المرحلة السادسة** : وتمتد من 1945- الى الوقت الحاضر, وهي مرحلة الانتقال الى الحكم الديمقراطي ,اذ بلغت هذه المرحلة ذروتها ونقطة انطلاقها الفعلية بالأبعاد السلمي لحزب الشعب الجمهوري عن السلطة وتأسيس جملة من الاحزاب السياسية والقومية.

 كانت جمعية الاتحاد والترقي بعد الانقلاب العسكري في كانون الثاني عام 1913 تسيطر سيطرة تامة على الوضع السياسي في الدولة العثمانية, ولاسيما بعد ان عين قادة الانقلاب في اهم المناصب السياسية في الدولة العثمانية فقد عين طلعت في منصب وزير الداخلية ومنح لقب باشا, وانور باشا وزيراً للحربية , اما جمال باشا فقد اصبح الحاكم العسكري للعاصمة استانبول. وقد اطلق المختصين على هذا النظام اسم (( حكم الثلاثة)) أي حكم طلعت وانور وجمال اذا كان هولاء ابرز رجالات جمعية الاتحاد والترقي ذو السلطة النافذة خلال المرحلة الاولى من تطور والتحديث في الدولة العثمانية ,فطلعت باشا يسيطر على الشرطة وقوى الامن وهو ذو النفوذ الاكبر في الجمعية , اما انور باشا فيسيطر على الجيش ويتحكم بقواته ,بينما جمال باشا كان ذو رأي نافذ في السياسة الوطنية لانه يتحكم بالعاصمة استانبول.

 وبعد مرور عام على الانقلاب واستناداً الى المعطيات اعلاه ولاسيما سيطرة جمعية الاتحاد والترقي على كل المفاصل الاساسية في الدولة العثمانية بدء قادتها يستعدون لدخول الحرب العالمية الاولى التي باتت ملامحها تلوح بالأفق بعد اغتيال ولي عهد النمسا الارشيدق فرديناند على يد صربي قومي متعصب في سراييفو في 22 حزيران عام 1914, كما ان حرب البلقان التي خاضتها الدولة العثمانية عام 1913 قد اظهرت عزلة الاخيرة عن العالم وهدد بزوال امبراطوريتها , لذا سعى صناع القرار من القادة الاتحاديون الى استعادة واحياء امجاد الامبراطورية العثمانية عبر الاستفادة من الاختلافات الأيديولوجيات والبرامج السياسية والعسكرية المتصارعة انذاك.

 فقرر الاتحاديون اقامة تحالفات دفاعية تمهيداً لدخول الحرب ,ففاتح جمال باشا حكومة باريس بالأمر, لكنه لم يلقَ أي استجابة لان حكومتي وفرنسا وبريطانيا لهما علاقات جيدة مع روسيا القيصرية عدو الدولة العثمانية. عند ذلك حول الاتحاديون انظارهم الى دول المحور وتحديداً المانيا التي لم تتردد في الدخول مع الدولة العثمانية في حلف دفاعي عام 1914 اهم ما ورد فيه ان المانيا ستحمي الاراضي العثمانية مقابل دخول الاخيرة الحرب الى جانبها . وهكذا دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الاولى في 4 تشرين الاول من نفس العام الى جانب المانيا بموجب اتفاقيه عقدت بينهما مشكلين بذلك ما يعرف بدول المحور وهم كل من (المانيا والنمسا وبلغاريا والدولة العثمانية) ضد دول الوفاق وهم كل من ( بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية), ولاسيما ان الاتحاديين وجدوا ان من مصلحة الدولة العثمانية دخول الحرب لتعويض هزائمها واستعادة الاراضي التي فقدتها خلال الحروب التي خاضتها خلال القرن التاسع عشر. لذا عقدوا المعاهدة الدفاعية مع الامبراطورية الالمانية التي كانت القوة العظمى الوحيدة التي وافقت على توقيع اتفاقية مع العثمانيين كشركاء متساويين وهذا الامر يعد مكسباً للاتحاديون ,بينما الالمان عندما وافقوا على عقد الحلف لم يكونوا يعولون على قوة الجيش العثماني ومساهمة الفاعلة في الحرب التي كان من المتوقع ان تكون حرب قصيرة تنتهي خلال اشهر قليلة بسبب التفوق الالماني , وانما لتأثير العثمانيين على المسلمين في فرنسا وبريطانيا ودول البلقان ,وقد يحد العثمانيون من حركة السفن الروسية عبر المضائق العثمانية. اجمالاً يمكننا القول ان الدولة العثمانية لم تكن مستعدة لخوض حرب كبيرة وجدية كالحرب العالمية الاولى , فهي غير مؤهلة لا عسكرياً ولا حتى اقتصادياً.

 من خلال مجريات الحرب وتداعياتها اتضح ان نظرية الحرب القصيرة لم يكن لها اساس من الصحة , ومع اطالة امد الحرب وعجز الدولة العثمانية عسكرياً واقتصادياً توالت هزائم قواتها على كل الجبهات من قبل قوات الحلفاء, اذ تمكنت القوات الروسية من هزيمة القوات العثمانية معركة ساركاميش بالقرب من قارص عام 1915, اذ تركت هذه الهزيمة اراضي شرقي الاناضول مفتوحة امام التقدم الروسي , لكن الارمن ولاسيما القوميون الذين يسكنون شرقي الاناضول كان لهم رأي وموقف مختلفان اذ وجدوا في الانتصار الروسي فرصةً سانحة لاقامة دولة ارمينيا شرقي الاناضول استغل الروس هذا الامر لصالحهم وقاموا بنشر دعاية حول حق تقرير المصير للارمن ,فانضم الالاف منهم للجيش الروسي ضد العثمانيين ,كما فرار الكثير منهم من الجيش العثماني وقادوا حرب عصابات خلف خطوط الجيش العثماني, لذا بدء الاتحاديون بأصدار الاوامر للجيش بسحقهم وترحيلهم من المناطق الواقعة خلف خطوطه لتفادي عملياته وبحلول صيف عام 1915 كانت شرقي الاناضول خالية من الارمن في ظل ما عرف بعمليات الترحيل او التهجير. في تلك الاثناء كانت القوات البريطانية قد احتلت قناة السويس واجبرت القوات العثمانية على التراجع الى جنوب فلسطين وكان ذلك عام 1916.

 كانت هذه الانتصارات لقوات الحلفاء قد شجعت بريطانيا على انزال جزء من قواتها على رأس الخليج العربي لحماية المنشأت النفطية البريطانية والاستعداد وتجهيز قواتها تحضيراً للهجوم على الدردنيل الذي سيقطع الامدادات الالمانية عن الدولة العثمانية ويمكن قواتها من احتلال العاصمة العثمانية استانبول , وفي اذار عام 1917 كانت القوات البريطانية قد احتلت بغداد واستمرت بالتقدم صعوداً نحو العاصمة استانبول .

 مثلما شهد عام 1917 انتصاراً للحلفاء , فقد شهد اخفاقاً لهم فقد اندلعت الثورة البلشفية في روسيا القيصرية في تشرين الاول اذ تغير نظام الحكم فيها واجبرت الحكومة الجديدة على توقيع الهدنة وفي مفاوضات السلام في برست ليتوفسك في اذار من عام 1918 وافق السوفيت على سحب قواتهم من شرق الاناضول.

 على الصعيد الداخلي وتحديداً السياسي والاجتماعي , فالاتحاديون الذين استولى على السلطة منذ عام 1913 واصبحوا المتحكمين بالمشهد السياسي قد بدوءا بفرض برنامج اصلاحي في نظام الدولة من اجل تحديثه , اذ استهدف هذا البرنامج اصلاح النظام الاداري في الاقاليم التابعة للدولة العثمانية من خلال اتباع قدر من اللامركزية في ادارتها بغية جعلها اكثر فاعلية ,عبر كسب وتأييد رضى سكانها من العرب ,فنجحت تلك السياسة بحصول الاتحاديون على دعم العرب , لكن بقية الجماعات الانفصالية مثل جمعية العهد التي يرأسها الضابط الاتحادي الاسبق عزيز علي المصري رافضة لبرامج الاتحاديون ومحرضة للشعب العربي ضد حكهم.

 بالمقابل كان الوجه الاخر للاصلاح والتحديث في الدولة العثمانية المزيد من العلمنة في النظام القضائي والتعليمي عبر اضعاف سلطة رجال الدين والعلماء والفقهاء ففي عام 1917 عمد الاتحاديون الى تقييد سلطة شيخ الاسلام , اذ سحبت المحاكم الشرعية من سلطته وانيطت بوزير العدل المدني. كما وضعت ادارة المدارس الدينية تحت سلطة وزير التربية والتعليم بعد ان حدثت مناهجها الدراسية والزمت بتدريس اللغات الاجنبية , واستحدثت وزارة الاوقاف الاسلامية لادارة الاوقاف والاضرحة والمزارات . وعلى الرغم من ابقاء قانون الاحوال الشخصية ضمن حدود الشريعة الاسلامية لكنه شهد نوع من التحديث والتطوير , وبحسب قانون الاحوال الشخصية الجديد لعام 1918 اصبح عقد الزواج يتم امام القاضي , ويجب ان يتجاوز عمر العروس ست عشر عاماً كشرط اساسي لاتمام عقد الزواج , وتوسعت حقوق المرأة اصبح من حقها طلب الطلاق , واصبح التعليم الابتدائي الزامياً للبنات , اما التعليم العالي فقد كان في البداية محصور بمعاهد المعلمين ,لكن بعد ذلك فتحت الجامعات ولاسيما جامعة استانبول كلياتها امام النساء.

 الاصلاحات اعلاها التي احدثها الاتحاديون في النظم الادارية والقضائية والاجتماعية والتعليمية لم يوازيها نجاحاً عسكرياً في الحرب التي كانوا يخوضونها الى جانب دول المحور ضد دول والوفاق التي اجبرتها على توقيع هدنة مودروس في31 تشرين الاول عام 1918 والتي نصت على احتلال دول والوفاق لكل المضائق ,فضلاً عن سيطرتها على خطوط النقل السكك الحديد والاتصالات التلغراف ,وتسريح جميع القوات العثمانية وتسليم سلاحها, بأستثناء فرق صغيرة لحفظ الامن والنظام ,لكن الفقرة الاكثر خطورة في الهدنة هي تلك التي اعطت دول الوفاق الحق بأحتلال أي جزء من اراضي الدولة العثمانية يشكل خطراً على امنها ,كما اعطت احدى بنود الهدنة لقوات دول الوفاق بالتدخل عسكرياً في المقاطعات الارمينية اذا ما سادت الفوضى بها . دخلت الهدنة حيز التنفيذ عملياً بعد يوم واحد من توقيعها, وعلى اثرها ترك القادة من جمعية الاتحاد والترقي البلاد بعد ان تنازلوا عن السلطة للحكومة الجديدة التي تأسست برئاسة احمد عزت باشا في تشرين الاول وبهروب الاتحاديون على ظهر سفينة متوحة الى برلين اسدل الستار على المرحلة الثانية من حركة التحديث ولتبدء مرحلة جديدة عرفت بأسم حرب الاستقلال .

 ترك هروب القادة الاتحاديون فراغاً في السلطة في استانبول فعلى الرغم من تشكيل حكومة احمد عزت باشا الا ان هنالك العديد من القوى تحاول فرض سيطرتها منها

القصر: موت السلطان محمد الخامس في تموز عام 1918 كان قد فسح المجال امام اخية فهد الدين افندي لتبوء العرش خلفاً له بأسم محمد السادس ,وهذا الاخير كان عنيداً وذكياً وينوي استغلال أي فرصة لتخلص من دور السلطان الدمية الذي عاشه اخيه في ظل حكومة الاتحاديون.

الليبراليون: اعادت المعارضة الليبرالية توحيد وتنظيم صفوفها حول ابرز قياداتها وهو الدمادا " الصهر" فريد باشا الذي كان متزوجاً من احد نساء العائلة الحاكمة , وقد بدؤا التحرك في ظل الحرية التي توفرت لهم بعد هرب الاتحاديون

دول الوفاق : اذ سرعان ما وصل ممثلوها العصمة استانبول , وعلى الرغم من ان مهمتهم كانت الاشراف على تنفيذ بنود الهدنة , الا انهم لعبوا دوراً اساسياً في التأثير والتوجيه للعملية السياسية في الدولة العثمانية.

واخيراً كان هنالك الاتحاديون : فعلى الرغم من مغادرة قادتهم للعاصمة استانبول ,الا ان اتباعهم لا يزالون يسيطرون على الجيش والشرطة "قوى الامن " والكثير من مؤسسات الدولة , وعلى الرغم من ان النظام الجديد مارس عملية تطهير ضدهم عام 1919, الا ان الحكومة وممثلي دول الوفاق لم يكونوا يمتلكون الموارد البشرية لتحل محل الموظفين الاتحاديين.

 وعلى الرغم من ان هولاء هم ابرز اللاعبين الاساسيين في اللعبة السياسية في استانبول بعد نهاية الحرب, الا ان السيطرة الفعلية في استانبول كانت لممثلوا دول الوفاق اما السلطان الجديد الطامح لأعاده هيبته وسلطانه ومحاولة عقد معاهدة اقل اجحافاً من هدنة مودروس تضمن له السلام فحاول استرضائهم لتحقيق اهدافه على حساب الشعب التركي وتطلعاته.

ولدت حالة السيطرة على العاصمة استانبول من قبل ممثلوا دول الوفاق وقواتهم ردود فعل شعبية عارمة تجاههم , بسبب اعمال سلطة الاحتلال التي فرضت الاحكام العرفية على الشعب التركي , وحلت في كانون الاول عام 1919 البرلمان وشمعت ابوابه بالشمع الاحمر كما رابطت قواتهم العسكرية امام ابواب مؤسسات الدولة للمراقبة , وبدات الشرطة حملت اعتقالات واسعة ضد اتباع الاتحاد والترقي اذا القت القبض على ما يقارب (100) من اتباعهم بامر من ممثلوا دول الوفاق الذين طالبوا بمحاكمتهم "كمجرمي حرب" بسبب ما ارتكبوه من مجازر بحق الارمن وسوء معاملتهم لاسرى الحرب من البريطانيين ,او لمخالفتهم شروط الهدنة . كانت السمة الابرز في كل الاجرءات اعلاه هو حل البرلمان الذي اعاق النشاط السياسي للحكومة الليبرالية وعطل برنامجها الاصلاحي وقد تزامنت هذه الاحداث مع استسلام السلطان تماماً لرغبات واجراءات ممثلوا الوفاق .

 رداً على الاجراءات اعلاه اصدر السلطان الخاضع لسيطرة ممثلوا الوفاق بياناً ادان به الحركة الوطنية ووصف اتباعها قائلاً "ان الوطنيين هم متمردين على حكومته", وبدأت القوات الحكومية بممارسة شتى انواع الملاحقة والبطش والتعذيب بحق من تلقي القبض علية من اتباع القوى الوطنية بمساعدة جمعيات مرتبطة بالوفاق وتحديداً بريطانيا ومنها ((جمعية اصدقاء بريطانيا ,ولجنة انقاذ الخلافة ,وجمعية حراس النظام**.))**

 **مثلت اجراءات الوفاق وحكومة السلطان تصرفات غير مسؤولة من وجهة نظر الحركة الوطنية خاصةً والشعب التركي عامةً الذي زاد من التفافه حول القيادة الحركة الوطنية المتمثلة بمصطفى كمال اذ التحق العديد من اتباع الجمعيات الوطنية بقواته في الاناضول على اثر النداءات التي** بعثتها للحكومة الليبرالية وجميع المسلمين في مختلف بقاع العالم ، طالبهم فيها ابداء المساعدة لتركيا في نضالها ضد الاحتلال ، فأتخذ الجمعية التأسيسة قرارً في 19 اذار عام 1920 دعت فيه الى تشكيل مجلس برلماني جديد في انقرة يتمتع بصلاحيات استثنائية اذ نص القرار على **(...لقد حل مجلس النواب في استانبول بالقوة، فلم تعد توجد في البلاد سلطة تشريعية، في حين ان السلطة التنفيذية واقعة في اسر سياسي، اذ ان جميع مؤسسات الدولة وكل وسائل النقل والاتصال تخضع لسيطرة الاحتلال)،** ويجب الاشارة الى ان الاعلان عن الدعوة الى انتخاب المجلس الجديد، اكد ان الاشخاص الذين يتوجب انتخابهم نواباً في المجلس الجديد، يجب ان تنطبق عليهم بشكل صارم متطلبات قانون النواب السابق، وكان ذلك يعني ان 85% من سكان حرموا من الترشيح للمجلس الجديد، وان ممثلي الاوساط القديمة نفسهم سيصلون الى المجلس الجديد، ولهذا لم يدخل الى المجلس الا ممثلو الطبقات المالكة.

 وفي ذات الوقت استغل مصطفى كمال التفاف الجماهير حوله فدعا الى انتخاب اعضاء برلمان جديد يكون مركزه انقرة ويطلق عليه اسم (الجمعية الوطنية الكبرى) حيث نص المنشور على " الى جميع الولايات والاقضية المستقلة الى جميع القادة العسكريين الذين يحكمونها، ان احتلال العاصمة من قبل قوات الحلفاء قد زعزع اسس الدولة وشل سلطاتها التشريعية والقضائية والتنفيذية، كما ان مجلس النواب المنحل قد وجه انذاراً الى الحكومة يحملها فيه جميع المسؤوليات الناتجة عن تصرفات قوات الاحتلال" ثم واستطرد مصطفى كمال قائلاً "وامام هذا الوضع ومن اجل البحث في الوسائل الكفيلة بصيانة سلامة العاصمة واستقلال الامة وانقاذ الوطن، فقد اصبح من الضروري اجراء انتخابات نيابية جديدة، وذلك وفقاً للمبادئ الاتية:

1- ان الجمعية الوطنية التي ستلتئم في انقرة ستكون مزودة بالصلاحيات المطلقة لإدارة مصالح البلاد والاشراف عليها.

2- ان المرشحين لعضوية الجمعية يجب ان تتوفر فيهم الشروط اللازمة لاكتساب صفة نواب.

3- ان الانتخابات ستجري بحسب نظام الالوية وسيتمثل كل لواء بخمسة نواب.

4- ان الانتخابات ستجري في يوم واحد في جميع المناطق.

5- من حق جميع المنظمات الوطنية ان تقدم مرشحين عنها كما يحق لكل من وجد في نفسه الجرأة على مواجهة الموقف ان يرشح نفسه انفرادياً.

6- تجري الانتخابات تحت اشراف ارفع الموظفين في كل لواء.

7- تجري الانتخابات بواسطة الاقتراع السري ويعد فائزاً كل من يحصل على الاكثرية المطلقة من الاصوات.

8- على النواب الفائزين ان يتوجهوا فوراً الى انقرة بعد اعلان النتائج.

 وعلى ذلك الاساس فقد تشكل **المجلس الوطني التركي الكبير الاول** في 23 نيسان عام 1920 بنسبة (5) نواب عن كل منطقة ادارية، فبلغ بذلك مجموع اعضائه 350 عضواً منهم 270 من ممثلي الولايات و68 من اعضاء مجلس المبعوثان العثماني السابق الذين انظموا الى الحركة الوطنية التركية، 12 عضواً من الذين القت سلطات الاحتلال القبض عليهم ونفتهم الى مالطة فعدهم المجلس من ضمن اعضائه.

 تألف المجلس الوطني من هيئة مكونة من مجلس تشريعي واحد، تنتخب لمدة اربع سنوات بواسطة الانتخاب العام والاقتراع السري، وان تلك الانتخابات كانت تجري لنظام القائمة، حيث تجلب القوائم من جميع الولايات التركية، ويكون عدد مرشحي اية ولاية محدداً بعدد سكانها.

 وفي 24 من نيسان عام 1920 تم اجتماع المجلس الوطني الكبير الاول في انقرة، وفي الافتتاح حضر 115 عضواً على ان يحضر الباقون في شهر ايار، ولوحظ ان الاعضاء منهم الضباط وقادة الجيش ومنهم رؤساء الجماعات المسلحة، ومنهم الاشراف ورؤساء العشائر والقبائل ومنهم شيوخ الطرق الصوفية كالمولوية والبكتاشية ومنهم المعلمون ورؤساء الاحزاب وسرعان ما انعكس ذلك على المجلس لدى انعقاده، حيث وجدنا الاعضاء يتكتلون فيما بينهم في جماعات تعبر كل منها عن فكرهم واتجاهاتهم، وقد فتح ذلك الباب القيام بتعدد الافكار مما جعل التصادم بينهم امراً مؤكداً، وبمرور الزمن ساد جو من التفكك بين الاعضاء وصار الخلاف بينهم في المجلس امراً واقعاً.

 ويلاحظ على المجلس منذ اليوم الاول لانعقاده في 23 نيسان 1920 انه قد وضع نفسه فوق السلطنة والخلافة، وان قراراته كانت مؤشراً واضحاً على حقيقة كونه اقام دولة جديدة تماماً، كما ويلاحظ ايضاً انه كان خليطاً من نواب ينتمون الى احزاب ومنظمات سياسية متعددة يسودها جو من الانقسام برغم الجهود التي بذلها مصطفى كمال من اجل تحقيق الانسجام فيما بينهما.

 وبعد اداء الاعضاء اليمين و القسم للولاء للميثاق الوطني، انتخب مصطفى كمال باشا اول رئيس للمجلس الوطني الكبير، حيث تولى المجلس ادارة البلاد مباشرة وانتخب من اعضائه لجنة اجرائية (هيئة وزارة) تقوم بإدارة الاعمال في البلاد بالنيابة عن المجلس، وبعد عدة جلسات اصدر المجلس الوطني في انقرة في 29 نيسان 1920 عدداً من القوانين ومنها قانون الخيانة الوطنية (**الذي وصف فيه اي شخص يقف بوجه حكم الشعب وتمثيل مجلس الامة للشعب، وحقه في ممارسة الحكم ليحل محل السلطنة بأنه خائن جزاؤه الاعدام، اما المشتركون على نحو غير مباشر فيعاقبون بالسجن**)، وفي اليوم نفسه ومن اجل منع ارتكاب الجرائم ضد الامة والحد من الهرب من الجيش، اصدر المجلس قانون اخر هو قانون تشكيل محاكم الاستقلال، ومنحها صلاحية اجراء المحاكمات وتنفيذ فوري للأحكام في القضايا التي تعرض عليها.

 وفي الثاني من ايار تشكل المجلس الحكومي الذي ضم احد عشر وكيلاً برئاسة مصطفى كمال باشا ,ولتكن هنالك حكومتان في الدولة العثمانية احدهما في استانبول والثانية في انقرة ,وفي الوقت الذي الغى المجلس كافة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين حكومة السلطان والدول الاجنبية بعد هدنه مودروس , فضلاً عن القوانين التي اصدرت قبل 16 اذار عام 1923 . وقد جعل المجلس الوطني التركي الكبير بقراراته هذه حكومة السلطان غير شرعية الا انه لم يجرؤ على الغاء السلطنة حينها, اثارت اجراءات مصطفى كمال الحازمة سياسياً وثورياً ردود فعل قوية من قبل حكومة استانبول ولتصدر الاخير في 11 ايار وعبر المحكمة العسكرية حكماً بالاعدام غيابياً بحق مصطفى كمال وقادة الحركة الكمالية ,تزامناً مع فتوى اصدرها شيخ الاسلام احل بموجبها قتل المتمردين "الكماليين" بوصفه واجباً دينياً ,لانها وصفت كمال واتباعة بالخارجين عن السلطة الشرعية,الا ان مفتي انقرة اصدر فتوى مضادة اعلن فيها بطلان الفتوى الاولى التي اصدرها شيخ الاسلام بوصفها صادرة تحت رهينة سيوف ورصاص الاحتلال وطالبت المسمين ان ينقذوا خليفتهم من الاسر.

 على الرغم من ذلك لم تتراجع عزيمة الكماليين ومواصلتهم نضالهم من اجل تحرير بلادهم, بل شجعهم ذلك على المقاومة والدفاع عن تركيا فبادر مصطفى كمال الى اعلان حالة الجهاد ضد دول الحلفاء التي تسعى لتدمير الشعب التركي من خلال فتوى اصدرها شيخ الاسلام ,الامر الذي ولد ضغطاً على حكومة الدامادا فريد باشا التي كانت قد قدمت استقالتها في 18 تشرين الاول عام 1920 ولتشكل حكومة جديدة برئاسة توفيق باشا في 21تشرين الاول عام 1920 لكن الاخيرة لم تتجرأ على المصادقة على معاهدة سيفر المعقودة في 10 اب والتي نصت على تقسيم الاراضي التركية وتحويلها الى مستعمرات تابعة لدول الحلفاء,

 وفي ظل التطورات التي شهدتها الدولة العثمانية انذاك ولاسيما توطيد اركان النظام السياسي الذي شكلته الحركة الكمالية واتباعها في الاناضول اقترح مصطفى كمال اصدار دستور جديد سمي ب"قانون التشكيلات الاساسية" يواكب التطورات الجديدة ويعمل على تثبيت سلطان المجلس الوطني الكبير واتفق على اصدار بيان موجز حالما تدرس المواد الدستورية المقترحة، ويؤكد حكم الشعب والاهداف التي قامت من اجلها الحركة الوطنية للتخلص من السيطرة الاجنبية وتحقيق الاستقلال الناجز ومقاومة كل من يتآمر على الشعب ويقف ضد قرارات المجلس، ومن القرارات المهمة التي اتخذها المجلس الوطني الكبير، استقلال تركيا بحدودها التي عينها الميثاق الوطني، وانه الممثل الحقيقي الوحيد للامة، وانه برلمان ثوري يسيطر على السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وانه مخول بالتصديق على الدستور، واعلن نفسه السلطة الشرعية الوحيدة المستندة الى ارادة الشعب.

 ، وفي 20 كانون الثاني عام 1921 اصدر المجلس الوطني الكبير دستور عام 1921 تألف من 23 مادة، اكدت المادة الاولى على جعل السلطة بيد الشعب وجاء في الثانية ان المجلس الوطني الكبير هو الذي يمثل السلطتين التشريعية والتنفيذية، وفي الثالثة للمجلس حق قيادة الدولة التركية، وتسمى حكومة المجلس الوطني التركي الكبير، واشترطت المادة الرابعة وجوب اجراء انتخابات المجلس مرة واحدة كل عامين ومنحت المادة السابعة المجلس الوطني حق تنفيذ الاحكام الشرعية ووضع القوانين العامة وتعديلها وفسخها، وعقد الصلح والمعاهدات واعلان الدفاع عن الوطن فجعلت المجلس الوطني مصدر كل سلطات الدولة، اما المادة التاسعة فقد حددت مدة رئاسة رئيس الجمهورية طيلة مدة دورة المجلس، نصت المادة الثامنة على ان حكومة المجلس الوطني تدير دوائر حكومتها بواسطة الوكلاء الذين تنتخبهم طبقاً للقانون، ويضع المجلس الخطة التي يتبعها الوكلاء في الشؤون الادارية ويستبدلهم بغيرهم عند الحاجة وفي النصف الاول من شهر حزيران عام 1921 سن المجلس قانوناً جديداً، مؤلفاً من ثماني مواد يبين كيفية انتخاب وكلاء الاجراء (الوزراء) اذ نصت المادة الاولى عند انتخاب وزارة جديدة تؤلف لجنة اعضاؤها رئيس المجلس الوطني الكبير ووكيلا ورؤساء اللجان النيابية الخاصة بالأمور الشرعية والوقفية والداخلية والخارجية والقضائية والمالية والاقتصادية والعمرانية والعلمية والصحية والاجتماعية ومن رئيس الوكلاء (الوزراء) وبعد المفاوضة تنتخب تلك اللجنة لكل وكالة ثلاثة مرشحين من اعضاء المجلس الوطني الكبير، وتعرض اسمائهم على المجلس الوطني الذي ينتخب ثلثهم للوزارة، اما المادة الثانية فنصت عند انتخاب رئيس الوزارة الجديدة ينضم اعضاء الوزارة الى لجنة الترشيح المذكورة ويشترك الجميع في ترشيح اثنين من الوزراء او من النواب ويعرضون ذلك على المجلس الوطني الذي يختار رئيس الوزارة.

 في ذلك الوقت كان الباشا مصطفى كمال قد اوقف توغل القوات اليونانية في الاراضي التركية واضعاً حداً لمغامرتها الفاشلة في الاراضي التركية, ومن اجل فض ازدواجية السلطة في الدولة العثمانية طلب الكماليون من اعضاء البرلمان في 30 تشرين الاول عام 1922 الموافقة على مشروع قرار جديد وخطير للغاية على المجلس الوطني الكبير الاول يتضمن التصويت على الغاء السلطنة الذي بموجبه يتم فك ارتباط مؤسستي السلطنه والخلافة عن استنبول وليس هذا فحسب وانما احالة حكومة السلطان في اسطنبول الى المحاكمة متهماً اياها بتهمة الخيانة العظمى لأنها وافقت على دخول الحلفاء الى العاصمة واحتلال بقية الاراضي التركية في الاناضول عدا منطقة انقرة، وقد تمتم مناقشة القرار من ثلاث لجان اساسية وهي (الدستورية ,والقانوني والشرعية) وعلى الرغم من ان مصطفى كمال كان قد القى امام اعضاء المجلس خطاباً ايد فيه المشروع . الا ان ظهرت معارضة لتلك الخطوة من داخل المجلس ومن رجال الدين، قبل ان رفض رفضاً قاطعاً في الاجتماع المشترك للجان الثلاثية. فأثار هذا الامر حفيظة مصطفى كمال وليلقي خطاباً اخر تمير بالشده والانفعال جاء فيه " ان السيادة لا يمكن تحقيقها عن طريق النقاش الاكاديمي وانما تتحقق عن طريق القوة والعنف..." وربما اراد كمال انذاك ان يوجه رسالة للشعب التركي لكي يكون علمانياً وعقلانياً حسبما يعتقد هو,يعتمد على العلم والتربية العلمانية الحديثه لا التربية الدينية القديمة ,فيكون بذلك قادراً على تطوير البلاد اقتصادياً وصناعياً الا ان هذا لا يتحقق الا بعد اعادة تاهيل تركيا لتقبل الافكار الكمالية,عبر سلب السلطة من ايدي الرجعيين والمحافظين الدينيين. وقد الغيت السلطنة بموجب القرار الذي وافق عليه المجلس الوطني المرقم 1338 في 1 تشرين الثاني عام 1922. الذي اعطى السلطة بأكملها الى المجلس الوطني الكبير.

 اشار القرار الذي نال موافقة اعضاء المجلس بالاجماع الى " ان الشعب التركي له الحق في ايجاد شكل الحكومة التي تمثله ,وانه يعد حكومة استانبول التي تستند الى الحكم الفردي قد سقطت اعتباراً من 16 اذار عام 1920 وهو اليوم الذي احتلت في استانبول" في تلك الاثناء لم يبقى لسلطان سوى السلطة الدينية (الخلافة) على مسلمي العالم , فاستقال توفيق باشا من حكومته في 4 تشرين الثاني عام 1922 ,ونظم رفعت باشا انقلاباً في العاصمة استانبول وقام بخلع السلطان ووزراءه وتمكن من تولي زمام السلطة في استانبول في 5 تشرين الثاني بأسم حكومة انقرة وعين ولي عهده عبد المجيد الثاني بن عبد العزيز افندي خليفةً للمسلمين اعتباراً من 18 تشرين الثاني وهو قرار مؤقت لحين اعداد الشعب اعداداً كافياً لتقبل قرار الغائها نهائياً وتمهيد السبيل لتأسي جمهورية تركيا الحديثة.

 جعلت الاحداث اعلاه جهود المجلس الوطني الكبير في سبيل تحرير تركيا والدفاع عنها ضد الاعداء قد جعل من الاناضول كتلة واحدة متماسكة، فاختار مصطفى كمال اعضاء الوفد الذي سيمثل تركيا في مؤتمر لوزان وفعلاً ترأس الوفد احد اتباعه وهو عصمت باشا الذي كان قد تسلم مهام وزير خارجية حكومة انقرة وكان المشاركة في مؤتمر لوزان يمثل المرحلة الختامة لحرب الاستقلال التركية التي مرت بمرحلتين الاولى من 20 تشرين الثاني 1922-4 شباط 1923 والثانية 23 نيسان 1923- 24 تموز 1923فحقق لوفد التركي انتصاراً دبلوماسياً على سياسة دول الحلفاء اذ نصت معاهدة لوزان على

* اعادة السيادة التركية على كامل اجزاء الامبراطورية العثماني الاهلة بالاغلبية السكانية التركية والاعتراف باستقلالها السياسي مع الاحتفاظ بمنطقة تراقيا الشرقية واستانبول وشبه جزيرة غاليبولي وازمير وقليقيا والولايات الجنوبية الشرقية من الاناضول وادرنه وجزر امبورس وتينيدس.
* جلاء قوات الحلفاء عن مضايق استانبول والغاء جميع الامتيازات والمحاكم واللجان المراقبة والادارة الاجنبية.
* تنازل تركيا عن اي ادعاء لها في العراق وسوريا وفلسطين والاردن ومصر وشبة الجزيرة العربية وليبيا وقبرص وجزر الدوديكاليز.
* تدويل المضايق ونزع السلاح من الشواطيء الاسيوية والاوربية لها.
* استثناء لواء الموصل بوصفه تابعاً للعراق.

 وفي الوقت الذي اخذ فيه على عاتقه مهمة مواجهة الخطر الخارجي فأنه لم يتوان ايضاً عن القيام بإصلاحات في جميع مفاصل الحياة العامة، اذ نظم مالية البلاد واصلح الادارة والتجارة واهتم بالزراعة والتعليم وحالة المواطنين الصحية.

 وكرد فعل على اجراءات المجلس الوطني عينت الحكومة في استانبول مفتشاً عاماً للأناضول واصدرت محكمة عسكرية في اسطنبول حكماً غيابياً بالإعدام على قادة الحركة الوطنية، وجرت اعتقالات واسعة بين سكان اسطنبول بتهمة التعاطف مع الحركة الوطنية، فضلاً عن قيام السلطان العثماني بنشر بياناً دعا فيه الى الكفاح ضد رجال الحركة الوطنية المتمردين في نظره، ولما كان المجلس الوطني التركي الكبير الاول قد انجز المهمة المقررة له وهي ادارة البلاد خلال فترة الحرب، وبغية اقرار الاصلاحات الداخلية الثورية الشاملة التي كانت في ذهن القيادة التركية، برزت هنا الحاجة الى مجلس وطني جديد يكون اكثر نضجاً ومسؤولية من الذي سبقه، وهكذا حل المجلس الوطني الكبير الاول نفسه بإيعاز من الحكومة في 1 نيسان عام 1923 ودعا المواطنين الى اجراء انتخابات جديدة للمجلس الوطني الثاني.